

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## العربية: السعودية لم تقترح خفض إنتاج النفط

نفث مصادر سعودية تحدثت لقناة «العربية» أن تكون السعودية هي صاحبة المقترح بخفض الإنتاج النفطي لدول أوبك وأعضاء من خارجها بنسبة 5%، وهو المقترح الذي تدرسه روسيا في الوقت الحالي. وأشارت المصادر السعودية إلى تصريحات رسمية سابقة، تؤكد استعداد المملكة، بالتعاون والمشاركة في أي اتفاق بين أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» ودول أخرى لوقف تراجع الأسعار. ونكرت المصادر أن المقترح موجود منذ العام الماضي وقد دعمته فنزويلا في اجتماع أوبك الأخير. يذكر أن السعودية أكدت أكثر من مرة استعدادها للتعاون بشأن توازن السوق النفطية، لكن الجديد الذي يظهر هذه الأيام هو إعلان روسيا استعدادها للمشاركة في خفض إنتاجها بالتعاون مع أوبك، وأنعكس تغيير الموقف الروسي، على دفع أسعار النفط يوم الخميس لقفزة تجاوزت 8% فور إعلان الخبر.

## التصويت على «الوكالات» بالمدولة الثانية خلال 15 يوما

# العلي لـ «الأنباء»: قانون الوكالات الجديد يسمح بإدخال سلع لوكالات قائمة

× تمتع المنتج بالموصفات الخليجية حتى يستطيع الوكيل تصليح العيب

× النواب اقترحوا في المادة الـ 5 تبديل كلمة «الضمانات» بـ «الخدمات» و«المواصفات» بـ «النوع»

× يجب ألا ننظر لـ «الوكالات» بمعزل عن القوانين التجارية الأخرى × الاحتكار مفهوم اقتصادي يقصد به سيطرة التاجر على قطاع كامل



عاطف رمضان

قال وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي إن مجلس الأمة وافق على تحويل مقترحات النواب بتعديل بعض بنود مشروع قانون الوكالات التجارية إلى اللجنة الاقتصادية لتتم دراستها وصياغتها، على أن يتم التصويت على مشروع القانون في المدولة الثانية التي يتوقع انعقادها خلال 15 يوما.

وأضاف الوزير العلي في تصريح لـ «الأنباء» أن قانون الوكالات التجارية يهدف إلى تنظيم قيد الوكالة التجارية أو العلاقة القانونية بين التاجر الكويتي و«المنتج»، والصنع للمنتج «الشركة الأجنبية».

وأوضح أنه يجب ألا ننظر لقانون الوكالات بمعزل عن القوانين التجارية الأخرى مثل «حماية المستهلك»، و«المنافسة»، كونه جزءا من منظومة متكاملة لتنظيم العمل التجاري.

وبيّن أن الاحتكار يتحقق عندما يسيطر التاجر على سوق معين، وذلك ينظمه قانون حماية المنافسة وليس قانون الوكالات، مشيرا إلى أن المنتج التجاري يضمن أنواعا أو ماركات، وكل ماركات أو نوع لها وكيل، أي أن المنتج الواحد له أكثر من وكيل، ففكرة الاحتكار ليست واردة هنا نظرا لتعدد المنتج الواحد لماركات أو أنواع.

وأشار إلى أنه في حال اشترى شخص منتجا من وكيل بالكويت وأراد تصليح العيب ورفض الوكيل ففي هذه الحالة تكون إدارة حماية المستهلك هي الجهة المختصة بتقديم الشكاوى وستستفيد من تطبيق الالتزامات التي تقع على الوكيل وفق قانون الوكالات التجارية.

وقال: الاسم التجاري «الفلاي»، له أكثر من وكيل كويتي، فالاحتكار

مفهوم اقتصادي يقصد به سيطرة التاجر على قطاع كامل. ونوه العلي إلى أن أي سلعة غذائية لها وكيل كويتي وجاء شخص آخر وحصل على هذه السلعة من نفس المصدر ورغب أن يدخلها سوق الكويت فالوزارة ليس لديها مانع لأن التجارة حرة.

وأضاف: أما إذا كان هناك اعتراض من قبل الوكيل وقام بالتنسيق مع الشركة الأجنبية بعدم السماح لتاجر آخر بالاستيراد من منتجاتها لإدخالها الكويت فهذه مسألة بين الوكيل والموكل ولا دخل للوزارة بذلك فالقانون يسمح باستيراد السلعة من غير الوكيل.

ونقاط الاختلاف ويوضح وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي اللبس حول بعض بنود القانون فيما يلي:

1- موقف القانون ممن يشترطون سلعاً من الخارج للاستعمال الشخصي، كاستيراد سيارة.

يقول الوزير: قانون الوكالات لا يمنع ذلك للاستعمال الشخصي، أما في حال التجارة بهذه السلع فيندرج تحت اسم تاجر ويجب استخراج ترخيص تجاري من الوزارة.

أما قيام طلب جلب سيارته من الخارج فقانون الوكالات غير معني بذلك، فالطلب يحتاج إذن استيراد مؤقت من وزير التجارة لأنه ليس تاجرا.

2- المعاملة بالمثل لبعض الدول الخليجية التي لا تسمح قانون الوكالات التجارية لديها باستيراد سلع مادام لها وكيل.

يقول الوزير: قانون إحدى الدول الخليجية لا يسمح لغير الوكيل بإدخال المنتج في أسواقها، فإمام قانونها لا يسمح للوكيل الكويتي

بأن يدخل منتجاته لديها فتكون المعاملة بالمثل، فالكويت لا تقبل وكيلاً من هذه الدولة الشقيقة يدخل منتجه السوق الكويتي.

3- اقترح النواب في المادة الخامسة تبديل كلمة «الضمانات» بكلمة «الخدمات» واستبدال كلمة «المواصفات» بكلمة «النوع» حيث تنص المادة «يقدم الوكيل أو الموزع للسلع والمنتجات - إذا ما تم استيرادها من قبل طرف ثالث - خدمات الصيانة والإصلاح التي يقدمها للسلع التي يتولى تسويقها في الكويت، وذلك في حالة موافقة المنتج أو الموكل على كفاءة هذه السلع والمنتجات وما يلزمها من خدمات، وبشرط أن تكون السلعة أو المنتج التي استوردها الطرف الثالث بذات المواصفات للسلع والمنتجات التي يتولى الوكيل أو الموزع تسويقها في الكويت، وأن تتوافر في هذه السلع شروط ومقاييس الجودة العالمية ومواصفاتها الخليجية وأن تكون خالية من أي عيوب في التصنيع، وتشمل الضمانات توفير قطع الغيار بالنسبة للسلع والمنتجات التي تحتاج إلى قطع غيار، وكذلك توفير الصيانة لها بذات شروط الكفاءة دون استيفاء أي زيادة على الأسعار التي تقدم لعملاء الوكيل».

يقول الوزير: هذه المادة تلزم من يستخرج ترخيصا تجاريا من الوزارة بهذه الإجراءات كونه أصبح وكيلاً ضامناً لحماية المستهلك، وهذا القانون لا ينظم حماية المستهلك فهناك قانون مختص بذلك.

ويضيف: الإشكالية أن فكرة الضمان الدولي موجودة، فالعديد من الشركات الكبرى تقدم ضمانا دوليا على المنتج للوكيل في البلد حتى يتمكن من تصليح المنتج، فمن باب الانصاف لا بد للمنتج أن يتمتع بالمواصفات الخليجية حتى يستطيع الوكيل تصليح العيب، فالوكيل عادة تكون لديه عمالة مدربة على تصليح هذا المنتج التي يتمتع بمواصفات

خليجية وقطع غيار معروفة لديه وبإمكانه تصليح المنتج. وفي هذا الجانب يكون قانون الوكالات التجارية يخدم المستهلك مباشرة بهذه الالتزامات.

4- اقترح النواب في المادة السابعة استبدال كلمة مقبولا بـ «مرفوضا» من النص «ويجب على وزارة التجارة أن تبت في الطلب المقدم إليها لتقيد الوكالة التجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه على النموذج المعد لذلك، وإلا اعتبر الطلب مقبولا».

يقول الوزير: هناك قاعدة تقليدية في القانون الكويتي نسير عليها، عدم رد الإدارة على الطلب معناه رفض كما هو الحال في التظلم من القرار الإداري إذا لم ترد الإدارة يعتبر رفض.

ويضيف الوزير أن اللجنة الاقتصادية كانت ترى أن هذا الموضوع يجب أن تنعكس فيه القاعدة، فعدم رد الإدارة معناه قبول، لأنه تعلق به مصالح الناس، أي أنه في حال تاجر سجل وكالة والإدارة لم ترد.

5- اقترح النواب في المادة العاشرة إضافة فقرة ثالثة فيما يخص التزام الوكيل أو الموزع الاحتفاظ بالستندات لأسعار السلع.

يقول الوزير: إن الاحتفاظ بالستندات بأسعار السلع ليست له علاقة بتطبيق قانون الوكالات التجارية لأن الأسعار من اختصاص قانون حماية المستهلك.

6- موقف القانون من حصول الشركة على الوكالة ولا تعمل بها.

يقول الوزير: القانون ينظم العلاقة التعاقدية وليس التنظيم الإداري، فمن يراقب أداء الوكيل في الكويت هي الشركة المصنعة بالخارج فالوزارة ليست لها علاقة بذلك، إذا السلعة يحتاجها البلد تؤكد أنها ستدخل الكويت من دون وكيل.

## طيران الجزيرة تبحث إستراتيجية بديلة عن شراء حصص للشركة

# تعطيل خصخصة «الكويتية»

محمد عيسى

قالت وكالة رويترز ان شركة طيران الجزيرة قد تقيم شراكة مع إحدى الشركات الأجنبية لتسيير رحلات طويلة المدى كخطوة بديلة لخطوط الجوية الكويتية، والتي تعرضت عملية خصصتها إلى التعطيل والتأخير لفترات طويلة. ونسبت الوكالة إلى رئيس مجلس إدارة طيران الجزيرة مروان بودي قوله في مقابلة هاتفية أمس أنه ربما يفضل مع ذلك شراء حصة في المؤسسة التي ما زالت تتكبد خسائر، غير أنه بصدد الإعداد لاستراتيجية بديلة واضاف بودي «إن الخطّة «ب» تقوم على العمل مع شركة طيران دولية لتسيير رحلات طويلة المدى ونحن ندرس هذا الأمر بجدية في الوقت الحاضر».



مروان بودي

العام الماضي كافة ديونها من أجل أن تمضي قدما في خططها الاستثمارية، ولديها الآن في سجلاتها 105 ملايين دولار على صورة سيولة نقدية.

حصة كبرى

وقالت الوكالة ان نحو 10,7 ملايين مسافر عبروا مطار الكويت الدولي خلال الفترة بين يونيو 2014 ويونيو 2015 بارتفاع سنوي نسبته 8%، وذلك وفقا للأرقام الصادرة عن الإدارة العامة للطيران المدني.

وقال بودي ان جانباً كبيراً من حركة المسافرين كان على الخطوط بعيدة المدى.

واضاف «ان خدمات طيران الجزيرة تغطي نحو 5 ملايين مسافر في المنطقة، وهناك 6 ملايين مسافر آخرين يمكن ان تحصل على حصة منهم اذا كانت لدينا عمليات تشغيلية قوية».

ربحية عالية

ومن أجل التركيز على نشاط خدمات المسافرين، باعست الشركة العام الماضي وحدتها الخاصة بتأجير الطائرات والتي كانت تتطلب تركزا عاليا لرأس المال، وقد حققت الشركة ربحا صافيا بلغ 14,5 مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2015، بارتفاع نسبته 11,7% على اساس سنوي.

وختم بودي حديثه مع رويترز بالإعراب عن توقعات الشركة بتحقيق ارتفاع من خانتين في أرباح الشركة للعام 2015 بأكمله مشيرا إلى ان توسع سوق الطيران الكويتي وتراجع تكاليف الوقود من العوامل التي تساعد الشركة على تحقيق هذا الهدف.

الوطني للكويت - قد يتبع لها مجال دخول أسواق الرحلات طويلة المدى ذات الربحية العالية.

وقالت رويترز إن خصخصة المؤسسات الحكومية باتت على طاولة البحث بقوة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي في غمرة مساعيها لتعزيز أوضاعها المالية التي تضررت بشدة جراء هبوط أسعار النفط.

طيران المدى البعيد

ومضى بودي إلى القول انه بسبب التأخير في خصخصة المؤسسة، فإن طيران الجزيرة تستكشف الخطوط المحتملة لتسيير رحلات بعيدة المدى عليها في المستقبل، وما ان يتم تحديد هذه الخطوط، فإن الشركة ستحدد الشركات العالمية التي يقع عليها الاختيار واقامة شراكة معها.

واشار بودي إلى ان طيران الجزيرة سددت

مروان بودي: الأوضاع المالية الضعيفة والإجراءات البيروقراطية عطلنا خصخصة «الكويتية»

أرباح متوقعة من خانتين نهاية 2015.. بفضل انخفاض تكلفة الوقود

الوطني للكويت - قد يتبع لها مجال دخول أسواق الرحلات طويلة المدى ذات الربحية العالية.

وقالت رويترز إن خصخصة المؤسسات الحكومية باتت على طاولة البحث بقوة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي في غمرة مساعيها لتعزيز أوضاعها المالية التي تضررت بشدة جراء هبوط أسعار النفط.

طيران المدى البعيد

ومضى بودي إلى القول انه بسبب التأخير في خصخصة المؤسسة، فإن طيران الجزيرة تستكشف الخطوط المحتملة لتسيير رحلات بعيدة المدى عليها في المستقبل، وما ان يتم تحديد هذه الخطوط، فإن الشركة ستحدد الشركات العالمية التي يقع عليها الاختيار واقامة شراكة معها.

واشار بودي إلى ان طيران الجزيرة سددت

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره

انتقلت إلى رحمة الله تعالى

المغفور لها بإذن الله تعالى فقيدتنا الغالية

# فاطمة محمد صديق محمود بستكي

أرملة المرحوم / محمد عبدالرحمن بستكي

ووالدة كل من

## أحمد و هارون

والتي وافتها المنية في دولة الإمارات العربية المتحدة - دبي

## تقبل التعازي

(لمدة يوم واحد فقط الثلاثاء الموافق ٢ فبراير)

للرجال: الخالدية - قطعة (1) - شارع الطرابلسي - منزل (16)

للنساء: ضاحية عبدالله السالم - قطعة (1)

شارع نصف اليوسف - منزل (41)

اللهم صل على سيدنا محمد وآل سيدنا محمد